● أخبار قصيرة

طهران تستضيف اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي بين إيران وتركمانستان

تُعقد الدورة الـ١٨ للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران وتركمانستان في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ الجاري في طهران.

وقال رئيس مركز الشؤون الدولية لوزارة الطرق وبناء المدن: إن اللجنة ستترأسها عن الجانب الإيراني وزيرة الطرق وبناء المدن فرزانه صادق، وعن الجانب التركمانستاني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رشيد مردوف. وأضاف: إن اليومين الأول والثاني مخصصان لاجتماع الخبراء بهدف دراسة مسودة مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي.

وأوضح أمين ترفع: إن صادق ومردوف سيلتقيان يوم الإثنين لدراسة التفاهمات وأداء الدورة الـ١٧ للجنة المشتركة. ومن بعدها، تدرس مجموعات الخبراء التعاون في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والنقل والاتصالات والزراعة والبيئة وعلم الأرصاد الجوية والرياضة والسياحة والإعلام.

وأكد أنه سيتم في يوم الثلاثاء، وفي حفل الختام، التوقيع على مذكرة التفاهم للدورة الـ١٨ للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران وتركمانستان.

خط ميناءي آبادان الإيرانية والواصلية العراقية البحري في مراحله النهائية

قال ممثل أهالي آبادان في مجلس الشورى الإسلامي: ان استكمال البنية التحتية في ميناءي آبادان الإيرانية والواصلية العراقية عززت الآمال بإطلاق الخط البحري.

وخلال زيارة تفقدية للطريق البحري بين ميناءي آبادان والواصلية، أفاد محمد مولوي بأنه تم اتخاذ الإجراءات النهائية وتجهيز البنية التحتية في كلا الميناءين. وأشار مولوي إلى أهمية هذا المشروع بالنسبة لمحافظة خوزستان، معتبراً إياه بارقة أمل لإنشاء طريق تجاري وسياحي جديد إلى العراق.

كما أفاد مولوي أنه أجرى اتصالات مع مالك ميناء الواصلية في العراق ويخطط لزيارة العراق الأسبوع المقبل على رأس وفد، لمتابعة بدء عمليات الميناء.

يذكر أن ميناء الواصلية هو ميناء عراقي في الصوب الغربي من شط العرب في منطقة الواصلية في ناحية السيبة في قضاء أبي الخصيب في محافظة البصرة (جنوب العراق). مساحته ٢١ دونماً وفيه رصيفان، أحدهما للمسافرين طوله خمسون متراً، والآخر للبضائع طوله ٧٥ متراً، عمقه بين ٧ و٩ أمتار، فيكون ملائماً للسفن المتوسطة والصغيرة، وفيه مركز جمرك ودائرة جوازات، فصار بذلك منفذاً حدودياً.

بعد بدء التجارة الحرّة..

حجم التبادل التجاري بين إيران وأوراسيا يرتفع إلى ١٠ مليارات دولار

أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية، محمد علي دهقان دهنوي، أن إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يوم الخميس الماضي، متوقعاً أن يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار.

وناقش عدد من المسؤولين والاقتصاديين الإيرانيين، خلال برنامج «طاولة الاقتصاد» على قناة «خبر» الإيرانية، أبعاد هذه الإتفاقية، بحضور دهقان دهنوي، ومحمد لاهوتي رئيس اتحاد مصدّري السلع الإيرانية، ومحمد علي بهبوري مدير عام مكتب الواردات في مصلحة الجمارك الإيرانية.

ماذا تعني إتفاقية التجارة الحرّة؟

أوضح دهقان دهنوي أن التجارة الحرة تعني تقليص أو إلغاء كامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، مشيراً إلى أن نحو ٨٧٪ من السلع المتبادلة بين إيران والدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا، كازاخستان، بيلاروسيا، أرمينيا، قرغيزستان) أصبحت اعتباراً من يوم الخميس تُبادَل بتعرفة جمركية صفرية. وأضاف: إن هذه الخطوة تسهّل الصادرات وتخفّض التكاليف وتعزّز القدرة التنافسية للمنتجات الإيرانية.

وقال رئيس منظمة تنمية التجارة: إن إلغاء الرسوم لأكثر من ٤٧٠٠ بند جمركي يمنح الصادرات الإيرانية ميزة تنافسية قوية في أسواق أوراسيا، ويمثل خطوة أولى نحو انضمام إيران إلى سلسلة التجارة العالمية. كما سيساهم في خفض كلفة استيراد المواد الخام للمنتجين؛ لكنه أشار إلى أن بعض السلع كصناعة السيارات لا تشملها الإعفاءات الجمركية وتشكل نحو ١٣٪ فقط من إجمالي السلع.

وأقرّ دهقان دهنوي بوجود بعض التهديدات المحتملة، منها الضغط على المنتجين المحليين الذين يفتقرون للقدرة التنافسية؛ لكنه أكد أن الإتفاقية تتضمن آليات لحماية الإنتاج المحلي، من بينها رفع مؤقت للتعرفة الجمركية أو فرض حصص استيرادية لبعض السلع عند الضرورة.

وأكد دهقان دهنوي أن أحد أهم مكاسب التوسع التجاري هو تعزيز الاستثمارات المشتركة، ما من شأنه أن يرفع مستوى التكنولوجيا والإنتاجية، ويفتح أسواقاً تصديرية جديدة أمام إيران.

ما دور الجمارك في تنفيذ الإتفاقية؟

من جهته، أوضح مدير عام مكتب الواردات في مصلحة الجمارك أن الجمارك الإيرانية اتخذت عدة خطوات تحضيرية، منها تشكيل لجان تنسيقية وتفعيل تبادل المعلومات إلكترونياً مع دول أوراسيا. كما بدأت عملية إصدار شهادات المنشأ الإلكترونية (نموذج CDT)، واستلام نماذج الأختام والتواقيع من السفارة الإيرانية في روسيا، تمهيداً لتخليص السلع المشمولة بالتعرفة الصفرية.

وأشار بهبوري إلى أن الإتفاقية الجديدة تتضمن أكثر من ٤٧٠٠ بند جمركي، مقابل حوالي ٤٠٠ بند في الإتفاقية التفضيلية السابقة، ما يعني توسعاً كبيراً في نطاق السلع المشمولة، ليصل إجمالي البنود إلى أكثر من ٧ آلاف بند وفقاً للرموز الجمركية المفصلة.

وأكد بهبوري أن الجمارك باتت مستعدة لتنفيذ الإتفاقية، مستفيدة من خبراتها السابقة في التجارة التفضيلية مع أوراسيا، وقد بدأ التخليص الجمركي فعلياً، رغم أن بعض العمليات الرقمية مع بعض الدول ككازاخستان قد تستغرق وقتاً، لكن التخليص الورقي لا يواجه أي مشاكل حالياً.

ما هو أفق التجارة الإيرانية مع أوراسيا؟

وقال دهقان دهنوي: إن الهدف هو رفع حجم التبادل التجاري مع دول أوراسيا إلى ١٠ مليارات دولار كحد أدنى؛ مضيفاً: إن الإتفاقية تفتح طريقاً حيوياً لانخراط إيران في الاقتصاد العالمي، بشرط تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والجمارك.

بدوره، اعتبر لاهوتي الإتفاقية تجربة عملية للانخراط في منظومة التجارة العالمية، مؤكداً أهمية الاستثمار المشترك ودراسة المزايا النسبية لتعزيز الصناعات التصديرية الإيرانية.

إلغاء الرسوم على ٨٧٪ من السلع

هذا وأعلن رئيس مكتب الإعلام الحكومي في إيران عن إلغاء الرسوم الجمركية على ٨٧٪ من السلع التجارية بين إيران ودول أوراسيا.

وكتب علي أحمد نيا، أمس السبت، على حسابه في منصة «إكس»: بناء على الإتفاق المبرم، سيتم من اليوم تبادل نحو ٨٧٪ من السلع المتبادلة بين إيران والدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي برسوم جمركية صفرية.

توفير ٣٠ مليار دولار من الطاقة التصديرية لإيران

وفي هذا السياق، أعلن مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة إن التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي منحت إيران ٣٠ مليار دولار من القدرة التصديرية.

وقال ميرهادي سيدي، أمس، في إشارة إلى بدء التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي: مع هذا الإجراء، بالإضافة إلى إلغاء التعريفات الجمركية على السلع الإيرانية المصدرة، زادت كمية المنتجات التي تغطيها للتجار بشكل كبير، حيث تغطي أكثر من ٨٠٪ من السلع.

وأشار سيدي إلى أن التعرفة الجمركية على الصادرات الزراعية والصناعية الإيرانية انخفضت إلى الصفر، وقال: بناء على الدراسات التي أجريت في ظل الظروف الحالية وبدون استثمارات جديدة، فإن العضوية في هذا الاتحاد توفر قدرة ٣٠ مليار دولار للصادرات الإيرانية. وأضاف: إن التجار الإيرانيين دفعوا ٥٠ مليون دولار كرسوم جمركية لأعضاء أوراسيا على الصادرات العام الماضي. وتابع: إن تنفيذ هذه الإتفاقية لإلغاء الرسوم الجمركية سيخلق حافزًا جيدًا للتجار ليكون لديهم حضور أقوى في السوق الأوراسية الكبيرة.

وقدّر مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة حجم واردات دول الاتحاد الأوراسي بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنوياً، وأكد أن إيران قادرة على الاستحواذ على جزء من هذه السوق. وأشار سيدي إلى أن إتفاقيات التجارة العالمية شكلت أكثر من نصف التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية، وأضاف: هذا يدل على أن تسهيل التجارة أصبح مهمة لا مفر منها بالنسبة للحكومات.

يذكر أن إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي تمثل نقلة نوعية في العلاقات التجارية، مع إلغاء الرسوم الجمركية على ٨٧٪ من السلع. ويعتمد نجاح هذه الخطوة على التنسيق بين المؤسسات الحكومية، واستعداد القطاع الخاص، وتنفيذ دقيق من قبل مصلحة الجمارك.

ويُنتظر من الناشطين الاقتصاديين مراقبة الأسواق بعناية والامتثال للمعايير من أجل استغلال هذه الفرصة لتعزيز التصدير والإنتاج المحلي.

رئيس منظمة تنمية التجارة: هذه الخطوة تسهّل الصادرات وتخفّض التكاليف وتعزّز القدرة التنافسية للمنتجات الإيرانية

للمرة الأولى في التاريخ

«موديز» تجرّد الولايات المتحدة من تصنيفها الائتماني الممتاز

جرّدت وكالة «موديز» الولايات المتحدة من تصنيفها الائتماني الممتاز «إيه إيه إيه» للمرة الأولى في التاريخ، محذرة من ارتفاع مستويات الدين الحكومي، وتفاقم عجز الموازنة في أكبر اقتصاد عالمي.

وخفّضت «موديز» التصنيف الائتماني للولايات المتحدة درجة واحدة إلى «إيه إيه ١»، بينما عدّلت نظرتها المستقبلية من «سلبية» إلى «مستقرة». ويأتي هذا الخفض بدرجة واحدة بعد أكثر من عام من تغيير «موديز» نظرتها إلى «سلبية».

ويعد تصنيف «إيه إيه إيه» أعلى درجة من الموثوقية الائتمانية التي تعكس صحة مالية وقدرة على سداد الديون. وبدون هذ التصنيف، سوف تضطر الحكومة الأميركية إلى دفع أسعار الفائدة إلى الزيادة عند الاقتراض، وهو ما يجعل من الصعب على الحكومة الفيدرالية تلبية احتياجاتها دون خفض الانفاق أو زيادة الضرائب.

وقالت «موديز» موديز، في بيان، إن «هذا الخفض بدرجة واحدة على مقياسنا للتصنيف الائتماني المكون من ٢١ درجة، يعكس الزيادة على مدى أكثر عشر سنوات في نسب الدين الحكومي ومدفوعات الفائدة إلى مستويات أعلى بكثير من الدول ذات التصنيف المماثل». وأضافت الوكالة أنها لم تشهد أي جهد حقيقي من جانب الحكومة الأميركية لخفض الإنفاق، وتوقعت تدهور الأداء المالي للولايات المتحدة. وأشارت إلى تدهور مطرد في معايير الحوكمة على مدى السنوات العشرين الماضية مما أدى إلى تآكل الثقة في الإدارة المالية.

ويقترب الدين الحكومي من ٣٧ تريليون دولار، في حين يبلغ عجز الموازنة الفيدرالية حوالي تريليوني دولار سنوياً، أو ٦/٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتتوقع الوكالة أن يرتفع عبء الدين الفيدرالي إلى حوالي ١٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥، مقارنة بنحو ٩٨٪ في عام ٢٠٢٤. كما تتوقع أن ينمو العجز الفيدرالي إلى ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام ٢٠٣٥.

وتأتي خطوة «موديز» بعد قيام وكالة «فيتش» بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة عام ٢٠٢٣، وقبلها قامت وكالة «ستاندرد آند بورز» بخفض التصنيف الائتماني في عام ٢٠١١.

خفض الإنفاق

يأتي هذا الخفض بعد ساعات قليلة من فشل مجلس النواب في تمرير مشروع قانون الضرائب الذي قدمته إدارة الرئيس دونالد ترمب، حيث عرقل الجمهوريون تمريره مطالبين بخفض الإنفاق بشكل أكبر، وأشاروا إلى أن مشروع القانون يضيف تريليونات الدولارات إلى ديون الحكومة الفيدرالية على مدى السنوات العشر المقبلة. وهو ما يسلط الضوء على المشاكل التي تواجه محادثات الموازنة في الكونغرس.

وأشار المحللون إلى أن عرقلة الجمهوريين مشروع القانون يعد أول انتكاسة سياسية لترمب داخل الكونغرس، وحذروا من استمرار لاتجاه طويل الأمد من عدم المسؤولية المالية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض للقطاعين العام والخاص داخل الولايات المتحدة.

وأشار الخبراء الاقتصاديون إلى أن التوقعات كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة تتجه نحو خفض تصنيفها الائتماني؛ لكن صدور القرار كان مفاجئاً في توقيته، حيث صدر قبل صدور التشريع الضريبي.

ويقول الخبراء إن عدم تحريك سقف الدين والإسراف المالي سيعرضان الكونغرس لاتخاذ خطوات لضبط الديون، وأشاروا إلى أنه لا يمكن التشكيك في قدرة الولايات المتحدة على الاقتراض وتوليد الإيرادات، رغم ما تعانيه من ديون ضخمة، لأن احتمالات عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها ضئيلة للغاية، ولا يزال الطلب على الدين الأميركي عالياً.

وارتفعت عائدات سندات الحكومة الأميركية بعد إعلان خفض التصنيف، حيث ارتفع عائد سندات الخزانة القياسية لعشر سنوات بمقدار ٠/٠٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٤/٤٨٪.

وألقى كريستوفر دودج كبير الاقتصاديين بشركة «ناتيكسيس» بنيويورك باللوم على الحزب الديمقراطي في محاولة تسييس التصنيف الائتماني، وقال: «موديز أصبحت ذراعاً للحزب الديمقراطي».